

## التحديات الأميركية لحزب الله تتصاعد وشعباً تفجر كل الخلافات في بيروت

خاص بـ :القناة

٢٠٠٢/١١/٢٠

مع تسارع التطورات الإقليمية والتحركات الأميركية والدولية بشأن مكافحة الإرهاب بكل أنواعه وأشكاله، لبنان يقترب من الخط الأحمر ومرحلة الخطر الشديد، لأن الولايات المتحدة التي تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية على الدولة اللبنانية تطالب المسؤولين، وخصوصاً الرئيس إميل لحود والرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري بحسم الموقف الرسمي في حزب الله الذي أدرجت واشنطن اسمه في المرتبة الثانية بعد تنظيم «القاعدة» على لائحة المنظمات الإرهابية. كما تطالب أيضاً بتسليمها عدداً من أفراد الذين يشتبه في قيامهم بأعمال إرهابية ضد المصالح الأميركية في الداخل والخارج أمثال. عماد مغنية وعلي عطوي وحسن عز الدين، إضافةً إلى عبد الهادي حمادي، ومحمد حمادي وعلي حمادي ووفيق صفا وأبوحسن فياض وتدعي الولايات المتحدة أنها تملك معلومات دقيقة عن هؤلاء حول دورهم في تنفيذ عمليات في الخارج استهدفت بعض المؤسسات والمصالح الأميركية.

وقد أبلغ وفد الكونجرس الأميركي الذي زار بيروت الأسبوع الماضي إلى الرؤساء الثلاثة أن الولايات المتحدة تطالب الدولة اللبنانية بتسليمها هذه العناصر التي تنتمي إلى حزب الله لتقديهم إلى العدالة أسوةً بعناصر كل المنظمات الإرهابية. لكن الأجوبة اللبنانية من هذا الطلب الأميركي كانت سلبية، لأن حزب الله ليس منظمة إرهابية نفذت عمليات في الخارج أو في الداخل بل مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجيوب. وفي ضوء هذه الأجوبة اعتبر وفد الكونجرس الأميركي أنه لم يتفق مع الدولة اللبنانية حول موضوع حزب الله وضرورة مكافحة الإرهاب ونزع سلاح هذا الحزب وسحبه من الجنوب وإلا فإن البلاد قد تدخل مجدداً في دوامة العنف الإسرائيلي. وفي موازاة هذا التهديد الأميركي المبطن، أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى المنطقة تيري رود لارسن خلال زيارته بيروت ولقائه الرؤساء الثلاثة ووزير الخارجية محمود حمود أن مزارع شبعا أرض سورية تخضع إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، تم احتلالها مع مرتفعات الجولان في «يونيو» حزيران ١٩٦٧، وتنتشر فيها قوات حفظ السلام «الأندوف» أسوةً بالجولان. لذلك أكد لارسن أن هذه المزارع خارج نطاق القرار رقم ٤٢٥ الذي نفذته إسرائيل بالكامل بعد انسحابها من الجنوب والبقاع الغربي في ٢٥ أيار «مايو» العام ٢٠٠٠، مستدركاً أن هذا ليس موقفه الشخصي، بل موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وكشفت معلومات موثوقة أن المبعوث الدولي تيري رود لارسن الذي وصل بيروت بمهمة في مجلس الأمن، نقل إلى كبار المسؤولين اللبنانيين رسالة من هذا المجلس مفادها بأنه ما دامت مزارع شبعا أرضاً سورية تدخل في إطار القرار رقم ٢٤٢ وتحريرها يتم بالتزامن مع انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان عندما يحين موعد السلام الشامل والكامل مع إسرائيل، فلا لزوم لوجود حزب الله في المناطق الحدودية، بل يفترض سحبه، ونشر الجيش اللبناني مكانه حفاظاً على الاستقرار تفادياً لأي تصعيد إسرائيلي محتمل يطاول مناطق في عمق الأرض اللبنانية بعد الجنوب والبقاع. ورسالة مجلس الأمن هذه خلقت جدلاً قانونياً بين لبنان والأمم المتحدة وسط خلافات مستحكمة بينهما حول تفسير القانون الدولي، لأن سورية أرسلت كتاباً إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تؤكد فيه ملكية لبنان لمزارع شبعا، وأرقت هذا الكتاب بخريطة تعود لأيام الانتداب الفرنسي تظهر أن هذه المزارع هي ضمن الأراضي اللبنانية. لكن الأمم المتحدة لم تعترف بهذا الكتاب، بل طالبت باتفاقية بين لبنان وسورية موقعة رسمياً من الرئيس بشار الأسد وإميل لحود تؤكد لبنانية هذه المزارع مع ترسيم الحدود بينها وبين مرتفعات الجولان، لأن الكتاب السوري غير كافٍ ولا يمكن أن يصبح قانونياً إلا من خلال مثل هذه الاتفاقية.

وذكرت هذه المعلومات أن الدولة اللبنانية كلفت أحد خبراء في القانون الدولي دراسة وضع مزارع شبعا من الناحية القانونية تمهيداً لإرساله إلى الأمم المتحدة لإثبات لبنانية هذه المزارع المحتلة، والتي يتعذر على الدولتين اللبنانية والسورية ترسيم الحدود ما دامت محتلة ولا يمكن الوصل إلى إليها. وهذا الجدل القانوني قد يستغرق وقتاً طويلاً، لذلك فإن الدولة اللبنانية ليست في وارد سحب حزب الله من الجنوب أو نزع سلاحه مادامت مزارع شبعا محتلة ومادامت إسرائيل لم تفرج عن الأسري والمعتقلين اللبنانيين في سجونها. من هنا، فإن الخلافات بين لبنان والأمم المتحدة قد تأخذ منحني خطيراً في المرحلة المقبلة، لأن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على مجلس الأمن وكوفي عنان للتشديد على موقفهما من مزارع شبعا وعدم التراجع عنه أيّاً كانت التفسيرات اللبنانية والسورية للقانون الدولي، وذلك كي تطالب واشنطن بإنهاء دور حزب الله العسكري والأمني في المناطق الحدودية بناءً على رغبة إسرائيل التي تعتبر هذا الحزب يشكل تهديداً للمستوطنات في الجليل الأعلى والخطوط الخلفية للانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافةً إلى الدعم الذي يقدمه إلى الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً «حماس» و«حركة الجهاد الإسلامي»، وأخيراً إلى حركة «فتح» بنساء على طلب من إيران. وإزاء هذا الواقع الخطير الذي بدأ يجنح في اتجاه الاستحقاقات الإقليمية والدولية، وخصوصاً بعد رفض لبنان للطلب الأميركي بتسليم عدد من عناصر حزب الله، وبالتالي، رفض أية دعوة أميركية أو دولية بسحب هذا الحزب من الجنوب ونزع سلاحه، فإن المعلومات المتوافرة من مصادر أميركية وأوروبية تشير إلى أن جنوب لبنان دخل جدياً هذه المرحلة الدائرة الحمراء على خريطة الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب أينما وجد. لذلك تبدي الدولة اللبنانية تخوفها من خطورة المرحلة المقبلة، وخصوصاً إذا نفذت الولايات المتحدة تهديداتها أو إذا قررت إسرائيل تكرار مغامرتها العسكرية في جنوب لبنان.

ومهما ارتفعت درجة الضغوط الأميركية الإسرائيلية، فإن لبنان ليس في وارد التراجع عن خياراته وثوابته الوطنية والقومية، لأنه يرفض كل الدعوات لإنهاء دور حزب الله العسكري، والأمني إلى حين يتحقق السلام الشامل والعدل القائم على انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا ومن مرتفعات الجولان حتي حدود الرابع من حزيران «يونيو» ١٩٦٧. وتبعاً لذلك، فإن الخطر قد يصبح جدياً، لأن الخطة الأميركية - الإسرائيلية تقضي بإنهاء وجود حزب الله في الجنوب والبقاع الغربي أيّاً كانت النتائج، لأن وفد الكونجرس الأميركي رأي أنه بمقدور هذا الحزب أن يتحول إلى حزب سياسي واجتماعي وإنساني ما دام ممثلاً في مجلس النواب بكتلة برلمانية كبيرة قوامها ١٢ نائباً. وفي أية حال، فإن المسؤولين اللبنانيين يتوقعون مشكلة كبيرة في الجنوب، ولكن يرفضون نقلها إلى الداخل في حال الموافقة على الطلب الأميركي بسحب حزب الله من المناطق الحدودية.

وأكثر من ذلك، فإن الجامعة العربية تعتبر أن المقاومة أدت دورها بالكامل وتمكنت من تحرير الجنوب والبقاع الغربي بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، لكن الأمين العام الدكتور عمرو موسى استدرك قائلاً: "إن مزارع شبعا مازالت تحت الاحتلال". إلا أن المسؤولين اللبنانيين أبدوا قلقهم من موقف الجامعة العربية هذا ويتخوفون من طرح هذا الموضوع في القمة العربية المرتقبة في مارس «آذار» المقبل، وخصوصاً إذا أدرجت قضية الجنوب، وحزب الله على جدول أعمال هذه القمة بناءً على رغبة أميركية.

وفي أية حال، فإن الوضع في المنطقة. وتحديداً في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان. يغلي ولا يخلو من الخطورة، لأن الولايات المتحدة اتخذت قراراً صعباً بمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط ابتداءً من الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي من خلال إنهاء دور حزب الله العسكري والأمني. وفي هذا المجال كشفت مصادر دبلوماسية أوروبية أن وفد الكونجرس الأميركي قام في بيروت بأخطر مهمة تقضي بإقناع المسؤولين اللبنانيين بإيجاد مخرج أو حل لحزب الله قبل أن تقوم الولايات المتحدة بواسطة إسرائيل بإيجاد الحل العسكري

على طريقتها. وجولة وفد الكونجرس على الرؤساء الثلاثة ووزير الخارجية والبطيريك صفير حملت نوعاً من التحذيرات والتهديدات «المبطنة» باستخراج حل عسكري أو ممارسة الضغوط الاقتصادية على لبنان. لذلك قال رئيس الوفد ريتشارد غيبهاردت بعد اجتماع مطول مع الرئيس رفيق الحريري. إننا اتفقنا على أمور كثيرة، ولكننا اختلفنا على المواضيع الجوهرية التي تتعلق بحزب الله، وهذا الخلاف قد يتطور في المرحلة المقبلة ويتحول إلى خلاف خطير جداً إذا تمسكت الدولة اللبنانية بمواقفها من حزب الله والمقاومة، وخصوصاً أن الأمم المتحدة أعلنت صراحة أن مزارع شبعا هي أرض سورية وخارج نطاق الخط الأزرق الذي تم ترسيمه بعد الانسحاب الإسرائيلي. وهذا الموقف الدولي يعني للولايات المتحدة وسائر الدول أنه لا لزوم لوجود حزب الله في الجنوب.

وخطورة مهمة الوفد الأميركي تكمن في مطالبة الولايات بأمريين لا يمكن للدولة اللبنانية الموافقة عليهما وهما. سحب حزب الله من الجنوب والبقاع الغربي ونزع سلاحه ونشر الجيش اللبناني في المناطق الحدودية. والأمر الثاني الخطير أيضاً مطالبة الدولة بتسليم الولايات المتحدة عدداً من أفراد حزب الله استناداً إلى اتهامات غير منطقية ومعلومات غير صحيحة، لأنها تقتصر إلى الإثباتات والأدلة. لكن الرئيس إميل لحود وضع النقاط على الحروف خلال لقائه وفد الكونجرس، رافضاً مجرد البحث في هذين الأمرين، لأن مطالبة الولايات المتحدة بهما تندرج في إطار التداخل الخطير في شؤون لبنان، وهذا مرفوض، لأن للدولة اللبنانية سيادتها واستقلالها وهيبتها، ولا يمكن المساومة عليها تحت أية ذريعة وفي أي ظرف. ولم يكف الرئيس لحود بهذا القدر من التوضيحات، بل شدد على أن لبنان حدد خياراته وثوابته الوطنية والقومية بالتعاون والتنسيق مع سورية، ولا يمكن التراجع عنها أيّاً كانت النتائج. كما حدد رئيس الجمهورية مفهوم لبنان للإرهاب قائلًا: لا يمكن تصنيف أي تنظيم أو حزب يقوم بتحرير أرضه من أي احتلال بالإرهابي، وخصوصاً إذا كان هذا الحزب والتنظيم مدعوماً من الدولة، والشعب وسائر القيادات السياسية والروحية. لذلك لا يمكن لأية دولة كبيرة أو صغيرة مطالبة لبنان بالتخلي عن المقاومة، والتجربة الفرنسية في هذا المجال معروفة في زمن مقاومة الاحتلال النازي. وبعد مطالبة الرئيس لحود هذه خرج وفد الكونجرس الأميركي من قصر بعبدا بانطباع يوحي بأن الدولة اللبنانية ليست في وارد التخلي عن المقاومة تحت أي ظرف من الظروف، وأن الرئيس لحود ليس في وارد نشر الجيش اللبناني في المناطق الحدودية، لأنه يعتبر أن هناك قوة أمنية مشتركة من جيش وقوي أمن داخلي تسهر على أمن المواطن هناك، وهذا يكفي لتوفير الاستقرار في الجنوب، في حين أن حزب الله يقوم بمهام أخرى تتعلق بتحرير مزارع شبعا.

ومن هذا المنطلق، يعتبر عضو وفد الكونجرس الأميركي ليونارد بوزيل أن مهمة الوفد قد فشلت في مجال مكافحة الإرهاب، مع استعداد لبنان الكامل للتعاون مع الولايات المتحدة في هذا النطاق بدون المساس بحزب الله، لأنه حزب غير إرهابي. وتبعاً لذلك يقول بوزيل: يتعين على الولايات المتحدة البحث عن حل آخر قد يكون ضغطاً اقتصادياً على لبنان وفي أقصى الحالات، يمكن اتخاذ خيار الحل العسكري وهذا هو الدواء الأخير.